



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

النظام القانوني لوكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني للأموال دراسة مقارنة

أطروحة قدمها الطالب
عمار رحيم عبيد الكناني

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل
شهادة الدكتوراه في القانون الخاص

بإشراف
الأستاذ الدكتور
عقيل مجيد كاظم السعدي

٢٠٢٦م

١٤٤٧هـ

الإهداء

إلى ..

أمي وأبي اللذان فارقاني بجسديهما ولكن روحيهما ما زالت ترفرف في
سماء حياتي.

زوجتي أسمى رموز الإخلاص والوفاء والعطاء الذي لا ينتهي
ولدي العزيز ياسر

فلذة كبدي إسحاق وسارة وأولادهم

الأهل والأصدقاء من دعا لي بالخير

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحث

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين وبعد..

أول من أقدم له شكري وإمتناني أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عقيل مجيد كاظم لتفضله بقبول الإشراف على هذه الأطروحة ومد يد العون والمساعدة، وتعامله معي بكل صدق وجد ومنحه كثيرا من وقته واهتمامه على الرغم من جسامه مسؤولياته وضيق وقته وكان لتوصياته وارشاداته العلمية النابعة عن فيض خبرته أثراً كبيراً في إخراج البحث بهذه الصورة ونسأل الله تعالى له أن يمن عليه بوافر الصحة والعافية والتوفيق الدائم.

ويسعدني أن أقدم شكري وإمتناني إلى جميع الأساتذة في معهد العلمين ولاسيما اساتذتي في قسم القانون الخاص وأسأل الله تعالى لهم مزيداً من التقدم والتطور في مسيرتهم العلمية.

ولا يفوتني أن أقدم الشكر والثناء والإمتنان إلى الأخ العزيز الأستاذ والمستشار المالي لمجلس النواب (محمد جواد الدوري) لما قدمه لي من مساعدة في انجاز هذه الاطروحة من حيث اتاحة الفرصة لي في كتابتها، وأقدم الشكر والامتنان إلى أختي وأخواني في دائرة البحوث والدراسات النيابية في مجلس النواب، كل من السيدة الفاضلة المدير العام لدائرة الدكتوراة ميادة عبد الكاظم الحجامي إذ كانت خير عون وسند لي وأخت عزيزة سائلاً الله تعالى أن يحفظها من كل سوء ويوفقها في مسيرتها المهنية والعلمية، واقدم شكري وعرفاني إلى الأخوة جميعهم في قسم المكتبة في الدائرة المذكورة لمساعدتهم لي في توفير المصادر بدءاً برئيس القسم د. فراس عبد علي والاخت حوراء والأخ أبو شاكر والأستاذ قصي والأخوة جميعهم في القسم، وإقدم شكري واحترامي إلى مكتبة الإمام الحسين (عليه السلام) والأخوة العاملين فيها وأخص بالذكر الأخ العزيز الأستاذ جلال، وشكري وإمتناني إلى الأخ العزيز د. فراس جاسم موسى لما قدمه لي من عون ومساعدة في الجانب اللغوي وغير اللغوي للأطروحة سائلاً الله تعالى أن يحفظه من كل سوء ويديم عليه الصحة والعافية.

وشكري وعرفاني إلى الأخ الأستاذ علاء حيدر عمر لمساعدته لي في ترجمة ملخص البحث من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزي، والشكر والاحترام موصول إلى الأخ العزيز الأستاذ سامر أنيس والأخ الأستاذ محمد مهدي والأخ باسم والاستاذ نبيل جبار في قسم التدقيق وبقية الأخوة في الدائرة، وأقدم شكري وإمتناني إلى الأخ الأستاذ احمد عبد النبي والأخ حامد جاسم عن كل ما تم تقديمه من مساعدة في ترجمة المصادر الأجنبية ونسأل الله تعالى لهم التوفيق ودوام الصحة والعافية.

وأقدم شكري إلى الأخ العزيز ولاء أبو آدم لما قام به من عمل وما قدمه لي من معلومات تخص التشريعات الاجنبية سائلاً الله تعالى أن يديم عليه الصحة والعافية.

وشكري واحترامي إلى الأخت العزيزة الأستاذة د. شيماء شلتاغ على مساعدتها لي في الحصول على بعض المصادر، وكذلك مساعدتها لي في التعرف على أستاذي د. عقيل السعدي، وأقدم شكري إلى جميع من ساندني وساعدني في إنجاز هذه الأطروحة أخي وسندي علي رحيم الكناني وكذلك بنت أختي د. شمس صلاح مهدي ووالديها كل من الأستاذ الدكتور صلاح مهدي والأخت العزيزة د. انتصار رحيم، وشكري وعرفاني إلى أخي العزيز أبو اسحق واسراء وسارة وأفراد عائلتي جميعهم سائلاً الله تعالى أن يحفظهم من كل سوء ويديم عليهم الصحة والعافية بحق محمد وآله الطيبين الطاهرين.

الباحث

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ج - د	الشكر
هـ - ح	المحتويات
ط - ك	المستخلص
٥-١	المقدمة
١٢٩-٦	الباب الأول الاطار المفاهيمي لوكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني
٦٥-٨	الفصل الأول : ماهية وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني
٢٦-٩	المبحث الأول : مفهوم وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني
١٦-٩	المطلب الأول : التعريف بوكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني
١١-٩	الفرع الأول : تعريف الوكالة في القانون العراقي والتشريعات المقارنة
١٦-١١	الفرع الثاني: تعريف وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني
٢٦-١٦	المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للعلاقة التعاقدية بين مزود خدمات الدفع الإلكتروني للأموال ووكلائه
١٩-١٧	الفرع الأول : العلاقة بين مزود خدمة الدفع الإلكتروني ووكيله على أنها كفالة أو وكالة
٢٦-٢٠	الفرع الثاني : العلاقة بين مزود خدمة الدفع ووكيله (التاجر) على أنها علاقة حلول اتفاقي أو حوالة حق أو اشتراط لمصلحة الغير

٦٥-٢٧	المبحث الثاني : أنواع وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني وتمييزهم عن غيرهم
٥٧-٢٧	المطلب الأول : أنواع وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني
٤٣-٢٧	الفرع الأول: وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني للأموال عن طريق البطاقات والهاتف النقال
٥٧-٤٣	الفرع الثاني : وكيل مزود خدمات الحوالات الأجنبية
٦٥-٥٧	المطلب الثاني: تمييز وكلاء مزودي الدفع الإلكتروني عن غيرهم
٦٣-٥٨	الفرع الأول: تمييز وكلاء مزودي الدفع الإلكتروني عن الوكيل الإلكتروني والمصارف الإلكترونية
٦٥-٦٣	الفرع الثاني: التمييز مزود خدمة الدفع الإلكتروني للأموال ووكيله
١٢٩-٦٦	الفصل الثاني : شروط ومنح التراخيص الخاصة بوكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني وآلية تعيينهم
٧٦-٦٧	المبحث الأول : شروط ومنح التراخيص الخاصة بوكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني للأموال
٧٣-٦٧	المطلب الأول: شروط وكيل مزود خدمات الدفع الإلكتروني في القانون العراقي
٦٩-٦٧	الفرع الأول : الشروط الشخصية لوكيل مزود خدمة الدفع الإلكتروني في التشريع العراقي
٧٣-٧٠	الفرع الثاني: الشروط الموضوعية لوكيل مزود خدمات الدفع الإلكتروني في التشريع العراقي
٧٦-٧٣	المطلب الثاني: شروط وكيل مزود خدمات الدفع الإلكتروني للأموال في التشريعات المقارنة
٧٤-٧٣	الفرع الأول:- شروط وكيل مزود خدمات الدفع الإلكتروني في التشريع الأردني
٧٦-٧٤	الفرع الثاني:- شروط وكيل مزود خدمات الدفع الإلكتروني في التشريع الأوربي

١٢٩-٧٧	المبحث الثاني : آليات تعيين وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني للأموال
٩٨-٧٧	المطلب الأول : الوثائق الواجب على الوكلاء تقديمها إلى مزود الخدمة والبيانات التي يقدمها المزود إلى البنك المركزي
٨١-٧٧	الفرع الأول:- الوثائق المقدمة إلى مزود خدمة الدفع الإلكتروني للعمل بصفة وكيل مزود خدمة الدفع
٩٨-٨١	الفرع الثاني:- البيانات التي يقدمها مزود خدمة الدفع الإلكتروني إلى البنك المركزي لتوكيل الغير والترخيص للعمل
١٢٩-٩٨	المطلب الثاني: - عقد وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني وطرق إنهاء العقد
١٢٥-٩٨	الفرع الأول:- شروط عقد الوكالة
١٢٩-١٢٥	الفرع الثاني : طرق انتهاء عقد وكالة وكيل مزود خدمة الدفع الإلكتروني
٢٨٦-١٣٠	الباب الثاني : أحكام وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني للأموال
٢١٣-١٣١	الفصل الأول : التزامات وحقوق وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني
١٧٩-١٣٢	المبحث الأول : التزامات وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني للأموال
١٤٦-١٣٢	المطلب الأول: الإلتزامات القانونية لوكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني
١٣٧-١٣٢	الفرع الأول: الإلتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومواجهة مخاطر الاحتيال
١٤٦-١٣٧	الفرع الثاني: التزام الوكيل بتقديم التقارير والمعلومات والأنشطة المحظور على الوكيل ممارستها.
١٧٩-١٤٧	المطلب الثاني: الإلتزامات التنظيمية والأمنية لوكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني
١٦٥-١٤٧	الفرع الأول - حماية الزبائن من خلال التزام وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني بمسؤولياتهم في مواقع عملهم

١٧٩-١٦٦	الفرع الثاني - إفصاح وكيل مزود خدمات الدفع عن بعض المعلومات في موقع عمله وآلية التعامل مع شكاوى الزبائن
٢١٣-١٨٠	المبحث الثاني : حقوق وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني
١٩٠-١٨٠	المطلب الأول: حق وكيل مزود الخدمات في الحصول على الأجر أو المقابل المالي
١٨٦-١٨٠	الفرع الأول: حق وكيل مزود خدمة الدفع الإلكتروني في الحصول على الأجر وتحديده
١٩٠-١٨٦	الفرع الثاني : حق الوكيل في الحصول على عقد الوكالة وإنهائه
٢١٣-١٩٠	المطلب الثاني: حق وكيل مزود الخدمات بضمان كفاءة الامتثال للزبائن
١٩٣-١٩٠	الفرع الأول- حق وكيل مزود خدمات الدفع الإلكتروني وموظفيه في الحصول على تدريب كافٍ لأداء الخدمات للزبائن
٢١٣-١٩٣	الفرع الثاني- حق وكيل مزود خدمات الدفع الإلكتروني في الحصول على البنية التحتية الملائمة لتقديم الخدمات
٢٨٦-٢١٤	الفصل الثاني : رقابة البنك المركزي على وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني للأموال ومسؤولياتهم
٢٤٧-٢١٥	المبحث الأول : رقابة البنك المركزي على عمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني
٢٣٣-٢١٥	المطلب الأول : الرقابة الداخلية للبنك المركزي على عمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني
٢١٩-٢١٥	الفرع الأول: عناصر الرقابة الداخلية
٢٣٣-٢١٩	الفرع الثاني: أنواع الرقابة الداخلية
٢٤٧-٢٣٣	المطلب الثاني : الرقابة الخارجية على مزودي خدمات الدفع الإلكتروني ووكلائهم
٢٣٧-٢٣٣	الفرع الأول: تعريف الرقابة الخارجية ومتطلباتها

٢٤٧-٢٣٧	الفرع الثاني: أنواع الرقابة الخارجية
٢٨٤-٢٤٨	المبحث الثاني : مسؤولية وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني
٢٨٤-٢٤٨	المطلب الأول : مسؤولية وكيل مزود خدمة الدفع الإلكتروني
٢٥٨-٢٤٨	الفرع الأول: مسؤولية الوكيل تجاه مزود خدمة الدفع الإلكتروني
٢٦٠-٢٥٨	الفرع الثاني: مسؤولية وكيل مزود خدمة الدفع الإلكتروني تجاه البنك المركزي
٢٨٤-٢٦٠	المطلب الثاني: الجزاءات والدراسة الميدانية لوكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني
٢٦٤-٢٦١	الفرع الأول : الجزاء المدني لإخلال وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني للأموال بالالتزامات العقدية
٢٨٤-٢٦٤	الفرع الثاني: جزاءات البنك المركزي على الوكلاء والدراسة الميدانية الخاصة بهم
٢٨٦-٢٨٤	تفسير نتائج المستبنيين على أسئلة الاستبيان
٣٠٠-٢٨٧	الخاتمة
٣٢١-٣٠١	المصادر
	الملاحق
A-B	ملخص باللغة الإنكليزية Abstract

المستخلص

أدى التطور التكنولوجي المتسارع والثورة الرقمية الحديثة إلى إحداث تحولات جوهرية في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على طبيعة الخدمات المالية وآليات تقديمها، حيث أصبحت خدمات الدفع الإلكتروني من أهم الوسائل المعتمدة في إنجاز المعاملات المالية والتجارية على المستويين المحلي والدولي. وقد ساهمت هذه الخدمات في إحداث نقلة نوعية في الأنشطة الاقتصادية من خلال تسهيل انتقال الأموال، وتقليل الاعتماد على وسائل الدفع التقليدية، وتعزيز سرعة وكفاءة العمليات المالية، فضلاً عن دورها البارز في دعم الشمول المالي وتمكين فئات واسعة من المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية.

وفي ظل هذا التوسع المتزايد في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، برزت أهمية الدور الذي يؤديه وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني باعتبارهم أداة رئيسية في إيصال الخدمات المالية إلى المستخدمين، ولا سيما في المناطق التي تفتقر إلى البنية المصرفية التقليدية. وقد أدى اتساع نشاط هؤلاء الوكلاء وتنوع المهام الموكلة إليهم إلى إثارة العديد من الإشكاليات القانونية والتنظيمية المتعلقة بطبيعة مركزهم القانوني، وحدود صلاحياتهم، ومدى مسؤوليتهم القانونية تجاه مزودي الخدمة والعملاء والغير، فضلاً عن طبيعة العلاقة التعاقدية التي تربطهم بمزودي خدمات الدفع الإلكتروني. ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة لبحث النظام القانوني لوكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني باعتباره من الموضوعات القانونية الحديثة التي تكتسب أهمية متزايدة في ظل التطور المستمر لقطاع التكنولوجيا المالية، وذلك من خلال دراسة وتحليل الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم عمل الوكلاء، وبيان مدى كفايته في تنظيم العلاقة القانونية بين أطراف العملية المالية الإلكترونية، وتحقيق الحماية القانونية اللازمة للمستخدمين، وضمان استقرار المعاملات المالية الإلكترونية وأمنها.

واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل نصوص نظام الدفع الإلكتروني للأموال رقم (٢) لسنة ٢٠٢٤، وضوابط عمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني لسنة ٢٠٢٠، إلى جانب الاستعانة بالقواعد العامة المنظمة لعقد الوكالة في التشريعات المدنية والتجارية ذات الصلة، فضلاً عن الاستفادة من بعض التجارب التشريعية المقارنة في تنظيم نشاط وكلاء خدمات الدفع الإلكتروني. كما سعت الدراسة إلى تحليل مدى فاعلية النصوص القانونية النافذة في مواكبة التطورات التقنية المتسارعة،

ك

وبيان أوجه القصور التشريعي والتنظيمي التي قد تحد من كفاءة النظام القانوني في مواجهة التحديات العملية المستجدة.

وتناولت الدراسة طبيعة العلاقة القانونية التي تربط مزود خدمة الدفع الإلكتروني بالوكيل، والأساس القانوني الذي تستند إليه هذه العلاقة، ومدى انطباق أحكام الوكالة التقليدية عليها، كما بحثت الدراسة في الالتزامات القانونية المترتبة على الوكيل، سواء فيما يتعلق بتنفيذ العمليات المالية الإلكترونية، أو الالتزام بمتطلبات السرية وحماية بيانات العملاء، أو الامتثال للضوابط والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المختصة. كذلك ناقشت الدراسة حدود المسؤولية المدنية والإدارية التي قد تترتب على الوكيل نتيجة الإخلال بالتزاماته القانونية أو التعاقدية، ومدى مسؤولية مزود الخدمة عن تصرفات الوكيل تجاه العملاء والغير.

كما سلطت الدراسة الضوء على الدور الذي تؤديه الجهات التنظيمية والرقابية في الإشراف على نشاط وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني، ومدى كفاية الآليات الرقابية المعتمدة في الحد من المخاطر المرتبطة بالمعاملات الإلكترونية، لا سيما مخاطر الاحتيال الإلكتروني وغسل الأموال وتمويل الإرهاب والاختراقات التقنية. وفي هذا السياق، ناقشت الدراسة أهمية تعزيز متطلبات الامتثال والحوكمة وإدارة المخاطر بما يسهم في رفع مستوى الثقة في خدمات الدفع الإلكتروني وضمان سلامة واستقرار البيئة المالية الرقمية.

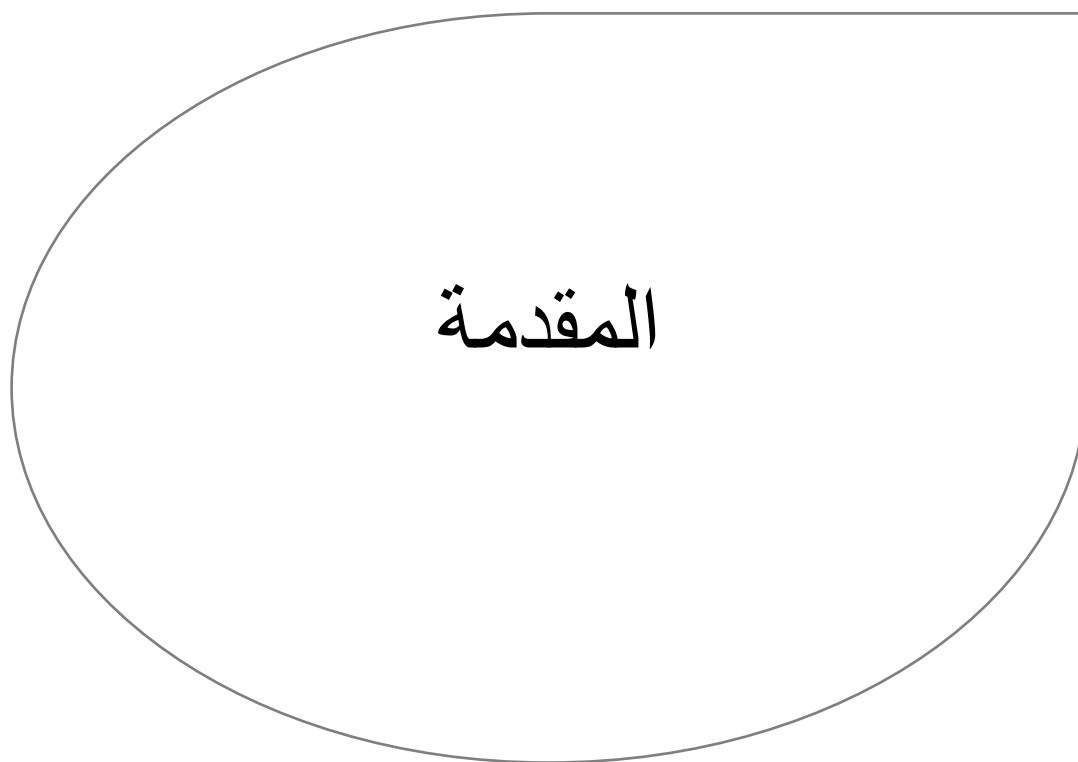
وهدفت الدراسة كذلك إلى بيان التحديات العملية التي تواجه تطبيق النظام القانوني لوكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني، ومن أبرزها غموض بعض النصوص التنظيمية، وعدم وجود تنظيم تشريعي متكامل لبعض المسائل المتعلقة بالمسؤولية القانونية وتسوية المنازعات، إضافة إلى التحديات المرتبطة بالتطور التقني المستمر وتنوع وسائل الدفع الإلكتروني وازدياد حجم التعاملات الرقمية. كما سعت الدراسة إلى بيان مدى قدرة الإطار القانوني الحالي على تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار المالي والتحول الرقمي من جهة، وتوفير الحماية القانونية الكافية للمستهلكين وضمان استقرار النظام المالي من جهة أخرى.

وتوصلت الدراسة إلى أن التنظيم القانوني الحالي لوكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني، على الرغم من أهميته في تنظيم هذا النشاط ووضع الأساس القانوني له، لا يزال بحاجة إلى مزيد من التطوير

ل

والتحديث لمواكبة التطورات المتسارعة في قطاع التكنولوجيا المالية، خاصة فيما يتعلق بتحديد الطبيعة القانونية للوكيل، وتنظيم مسؤوليته القانونية بصورة أكثر وضوحاً، وتعزيز آليات الرقابة والإشراف، ووضع قواعد أكثر دقة لحماية بيانات العملاء وأموالهم.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فقد أوصت بضرورة إجراء مراجعة تشريعية شاملة للنصوص القانونية والضوابط المنظمة لعمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني، بما يحقق مزيداً من الوضوح والمرونة في تنظيم العلاقة القانونية بين الأطراف المعنية، ويسهم في تعزيز الثقة بخدمات الدفع الإلكتروني. كما أوصت الدراسة بوضع إطار قانوني متكامل ينظم عقود الوكالة الخاصة بخدمات الدفع الإلكتروني، واعتماد نموذج عقد موحد يتضمن أحكاماً واضحة تتعلق بحقوق والتزامات الأطراف، والمسؤولية القانونية، وآليات تسوية المنازعات، ومتطلبات الامتثال والحوكمة، فضلاً عن تعزيز دور الجهات الرقابية في متابعة نشاط الوكلاء وضمان التزامهم بالمعايير القانونية والتقنية المعتمدة، بما يسهم في تحقيق بيئة مالية رقمية آمنة ومستقرة تدعم التنمية الاقتصادية والتحول الرقمي المستدام.



مقدمة

بسم الله والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين في ظلّ التطور التكنولوجي السريع والتحول الرقمي الذي يشهده العالم أصبحت خدمات الدفع الإلكتروني جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية للأفراد، والشركات على حد سواء، هذه الخدمات تسهل العمليات المالية، وتزيد من كفاءتها مما يجعلها خياراً مفضلاً للعديد من، ومع ذلك فإنّ التحول الرقمي يفرض تحديات قانونية، وتنظيمية جديدة تتطلب وضع إطار قانوني محكم لضمان حماية حقوق جميع الأطراف المعنية، وضمان سلامة العمليات المالية، ومن ثم يعدّ نظم الدفع الإلكتروني ذات أهمية كبيرة في اقتصاد أي دولة، لأنه يرتبط ارتباطاً مباشراً بالسياسة النقدية لهذه الدول؛ لذلك فإنّ هذه الدول لم تكتفِ بما وضعت من قواعد في قوانين المعاملات الإلكترونية التي أقرتها، بل نجدها عمدت إلى تنظيم قواعد قانونية جديدة تنظم هذه الوسائل سواء من إصدارها، أو إدارتها أو تنفيذ عملياتها فضلاً عن الأشخاص المخولين للقيام بتقديم الخدمات وكذلك الجهات التي تتولى الرقابة عليهم، ولعلّ خير مثال على ذلك هي ضوابط عمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني لسنة ٢٠٢٠، وكذلك نظام الدفع الإلكتروني رقم (٢) لسنة ٢٠٢٤، ومن ثمّ فإنّ ضوابط عمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني تنظم عمل الوكلاء وتحدد حقوقهم وواجباتهم، والغاية من هذه الضوابط هي تقديم خدمات آمنة وموثوقة للعملاء، وحماية البيانات الشخصية ومنع الاحتيال المالي، واستخدمت الضوابط مصطلح (الوكيل) للإشارة إلى الغير الذي يعمل نيابة عن مزود خدمة الدفع الإلكتروني بموجب عقد مبرم ما بينهما، وتساعد الاستعانة بالوكلاء من قبل مزودي خدمات الدفع الإلكتروني إلى زيادة كبيرة في توفير سبل الوصول إلى مجموعة كبيرة من الشرائح السكانية البعيدة في القرى والمدن النائية وهذا يساعد بدوره على تعزيز الشمول المالي.

وفي العراق يؤدي البنك المركزي دوراً رئيساً في تنظيم هذه الخدمات عبر إصدار التراخيص والإشراف على الامتثال للمعايير القانونية والرقمية والفنية، ويعدّ وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني هم الجهات التي تعمل كوسيط بين العملاء ومزودي الخدمات ودورهم يتضمن تسهيل عمليات الدفع وتقديم الدعم الفني وضمان تنفيذ العمليات بشكل سلس وآمن، ومن ثمّ فالوكلاء يجب أن يكونوا ملتزمين بالمعايير القانونية والأمنية لضمان حماية حقوق العملاء، ومنع أي انتهاكات، أو احتيالات مالية، وعلى الرغم من الفوائد العديدة التي تقدمها خدمات الدفع الإلكتروني؛ إلا أنّها تواجه تحديات قانونية وتنظيمية متعددة ومن أبرز هذه التحديات هو

الاحتيايل الإلكتروني وحماية البيانات الشخصية وكذلك العقد المبرم ما بين مزود خدمة الدفع الإلكتروني ووكلائه ومدى الالتزام بالشروط المحددة في ضوابط عمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني والتي يجب أن تضمن بالعقد، فضلاً عن أن الواقع العملي خلال عمل الاستبيان أثبتت بوجود تقصير واضح بالتزامات مزود خدمة الدفع الإلكتروني تجاه وكلائه وضعف بالجانب الرقابي للبنك المركزي تجاه مزود الخدمة ووكلائه ؛ لذلك فالقوانين والتشريعات يجب أن تكون مرنة بما يكفي لمواكبة التطورات التكنولوجية وفي الوقت نفسه صارمة بما يكفي لضمان حماية جميع الأطراف المعنية فضلاً عن ذلك يجب أن تكون هناك آليات فعالة لحل النزاعات التي قد تنشأ بين العملاء والوكلاء أو بين الوكلاء ومزودي الخدمات.

اولاً- أهمية الدراسة:

يعد وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني من أهم الأشخاص فضلاً عن مزودي خدمات الدفع الإلكتروني في عملية الدفع الإلكتروني للأموال في ضوء زيادة حاجات الأشخاص لهذه الوسيلة من أجل إنجاز معاملاتهم ببسر وسهولة ويساهم عمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني في تحقيق الشفافية والنزاهة في هذا القطاع المتطور ؛ لذلك وضع البنك المركزي العراقي ضوابط خاصة لهذه الشريحة المهمة في إنجاز تقديم الخدمات المالية كوسيط بين مزود الخدمة والزبون فأصدر ضوابط عمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني لسنة ٢٠٢٠ وتحتاج هذه الضوابط إلى كثير من التعديل، لكي تتلاءم مع التطور التكنولوجي الذي طرأ على القطاع المصرفي ، والاستفادة من التشريعات المقارنة في هذا المجال، وتبرز أهمية البحث عن طريق أن الضوابط تهدف إلى حماية حقوق المستهلكين وتوفير الأمان والخصوصية، وضمان تجربة دفع آمنة وموثوقة وبفضل هذه الضوابط يمكن للمستخدمين الاعتماد على الخدمات الإلكترونية والوكلاء بثقة مما يعزز انتشار استخدام الدفع الإلكتروني، وكذلك فإن أهمية الدراسة تنبع من كونها تتناول موضوعاً مستحدثاً في النظام المالي العراقي وحيوياً وهو وكيل مزود خدمات الدفع الإلكتروني للأموال، والذي لم يسلط الضوء عليه سابقاً من حيث التأصيل القانوني كذلك التنظيم التشريعي وتكمن أهمية الدراسة في حاجة النظام المالي إلى هذا التنظيم بما يعزز حماية الزبائن ويمنع إساءة استخدام الوكالة في هذا القطاع المهم، مثلما اعتمدت الدراسة إلى تقديم دراسة قانونية مقارنة الغاية منها تعزيز كفاءة ضوابط عمل الوكلاء وتساعد في تطوير بيئة عمل الدفع الإلكتروني للأموال في العراق، وبما يتوافق مع المتطلبات التشريعية والاقتصادية الحديثة.

ثانياً- أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ١- تحليل الإطار القانوني المنظم لعمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني في التشريع العراقي ، وبيان مدى كفايته لمواكبة التطورات التقنية الحديثة .
 - ٢- تحديد المقصود بوكيل مزود خدمات الدفع الإلكتروني باعتباره الطرف الثاني والأساس في العقد وبيان ما يشترط فيه حتى يكون وكيل مزود خدمات الدفع الإلكتروني فيما إذا كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً.
 - ٣- بيان طبيعة التزام وكيل مزود خدمة الدفع الإلكتروني والتزامه فيما إذا كان بتحقيق نتيجة أو التزام بوسيلة.
 - ٤- بيان مدى التزام وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني بقواعد الامتثال وإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - ٥- تهدف الدراسة الى تحليل المشكلات العملية والقانونية التي تواجه وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني للأموال ، وبيان مدى فاعلية دور مزودي خدمات الدفع والبنك المركزي العراقي في الرقابة والإشراف وتعزيز الامتثال للتشريعات والضوابط النافذة .
- ثالثاً- إشكالية الدراسة:
- تتمثل إشكالية البحث المتعلقة بالوكلاء الذين يمثلون مزودي خدمات الدفع الإلكتروني بما يأتي وبحسب التفصيل الآتي:
- ١- تتمثل إشكالية الدراسة في القصور التشريعي والتنظيمي المتعلق بتنظيم عمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني، ولاسيما في بيان طبيعتهم القانونية وحدود العلاقة التي تربطهم بمزودي الخدمة.
 - ٢- عدم وضوح الأحكام المتعلقة بشروط تعيين وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني وتحديد نطاق الخدمات والأنشطة المسموح لهم بممارستها، إضافة الى بيان حقوقهم والتزاماتهم القانونية.
 - ٣- إشكالية مدى فاعلية الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي على مزودي خدمات الدفع الإلكتروني ووكلائهم ، ومدى كفاية التعليمات والضوابط الصادرة عنه في ضمان الالتزام بقواعد الحوكمة وإدارة المخاطر ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - ٤- من الإشكاليات المهمة في هذا البحث هو وجود تناقض وتعارض بين ما تم النص عليه في نظام مزودي خدمات الدفع الإلكتروني رقم (٢) لسنة ٢٠٢٤، وما تم النص عليه في ضوابط عمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني بخصوص البيانات الخاصة بالوكلاء، وكذلك

الرقابة الخاصة بالبنك المركزي ناهيك عن الصياغة القانونية الركيكة واستخدام أكثر من مصطلح لعنوان واحد، وهذا الأمر يتطلب من المشرع إعادة النظر في هذه الضوابط وصياغتها بشكل جيد من الناحية الموضوعية والشكلية.

٥- تتمثل اشكالية الدراسة في قصور تنظيم العلاقة التعاقدية بين مزود خدمات الدفع الإلكتروني والوكيل، ومدى الالتزام بالضوابط الخاصة بعمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني للأموال لسنة ٢٠٢٠ وما نصت عليه الفقرة (رابعاً) ما يتعلق بما يتضمنه العقد بين المزود الخدمة ووكيله ، وما يترتب على ذلك من آثار قانونية تمس حقوق الأطراف.

٦- هناك العديد من الإشكاليات القانونية والرقابية والإشرافية التي أظهرها الاستبيان الموجه الى وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني، وبيان مدى كفاية الضوابط والتعليمات في معالجتها وتنظيم العلاقة بينهم.

رابعاً- منهجية الدراسة: -

نظراً لقلّة المصادر الفقهية التي تناولت وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني للأموال، بل اننا لم نجد مصدراً واحداً يشير صراحة لوكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني للأموال أو لعقد الوكالة وشروطه بموجب التشريعات ؛ لذلك اتبعنا في دراسة البحث على اتباع المنهج التحليلي والمقارن من حيث دراسة وتحليل للقوانين والأنظمة والضوابط ذات الصلة بالموضوع للوقوف القصور الذي يعترى النصوص والوقوف على أوجه النقص أو القصور التشريعي ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة عن طريق اقتراح النصوص المناسبة لمعالجة هذا النقص التشريعي فضلا عن اتباع المنهج المقارن من حيث مقارنة الأنظمة والضوابط المتعلقة بالوكلاء والخدمات الإلكترونية في العراق بأنظمة وضوابط في دول أخرى مماثلة سواء كانت عربية ومنها الأردن أو أجنبية تتمثل بالاتحاد الأوروبي، فضلا عن الاتفاقيات العربية والأجنبية المتعلقة بهذا الموضوع، وهذا يساعدنا على اكتشاف أوجه الشبه والاختلاف، وهذا بدوره يوجهنا نحو إيجاد أفضل الحلول ،وبما يتلاءم مع متطلبات تنظيم عمل وكلاء مزودي الدفع الإلكتروني للأموال مما يساعد بدوره على تعزيز ثقة الأفراد بعمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني، اما فيما يخص الدراسات السابقة فلم نجد أي دراسة عن هذا الموضوع ، ولكن وجدنا رسالة ماجستير عن المركز القانوني لمزود خدمات الدفع الإلكتروني للأموال من قبل الطالبة زهراء رعد محمد كلية القانون جامعة بغداد.

خامساً- خطة الدراسة:

من أجل التعرف على النظام القانوني لوكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني يتم دراسة الموضوع على وفق خطة متضمنة بابين: وكلّ باب في فصلين فكان **الباب الأول بعنوان الاطار**

المفاهيمي لوكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني وقسمنا هذا الباب على فصلين: الفصل الأول كان بعنوان ماهية وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني ، وهذا الفصل تم تقسيمه على مبحثين: المبحث الأول هو مفهوم وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني للأموال والمبحث الثاني، بعنوان: أنواع وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني للأموال وتمييزهم عن غيرهم. اما الفصل الثاني: خدمات وشروط ومنح التراخيص الخاصة بوكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني وآلية تعيينهم، قسمنا هذا الفصل على مبحثين: المبحث الأول، بعنوان: خدمات وشروط منح التراخيص الخاصة بوكلاء مزودي الدفع الإلكتروني للأموال، والمبحث الثاني، بعنوان: تعيين وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني للأموال، أما الباب الثاني فكان بعنوان: الأحكام القانونية الخاصة بوكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني للأموال ومسؤولياتهم والرقابة عليهم. وقسمنا هذا الباب على فصلين: الفصل الأول، بعنوان: حقوق والتزامات وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني للأموال وتضمن هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول: حقوق وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني للأموال والمبحث الثاني بعنوان: الالتزامات القانونية والتنظيمية لوكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني للأموال. أما الفصل الثاني فكان بعنوان: رقابة البنك المركزي والإجراءات الميدانية على عمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني للأموال ومسؤولياتهم، وقسمنا هذا الفصل على مبحثين: المبحث الأول، بعنوان: رقابة البنك المركزي على عمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني للأموال، والمبحث الثاني، بعنوان: مسؤولية وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني للأموال والإجراءات الميدانية الخاصة بهم، وأيضا لهذه الدراسة خاتمة بينا فيها اهم النتائج والتوصيات.